

بنية الفساد المركبة في العراق / القسم الثاني

سلام كبة

- المفاتيح وغسيل الاموال القذرة في العراق!
- نهب العقارات والاستيلاء عليها .. دوائر طابو وتسجيل عقاري وضرائب ام دوائر تسول وطفيلية وفساد؟
- السياسة الاسكانية تستهلكها الوعود الكاذبة!
- التكؤ المتعمد في اعمار مدينة الثورة الباسلة!
- المشاريع الاستثمارية لفيلق القدس والتنظيمات الارهابية!
- الانتعاش الرأسمالي في القطاع الطبي والتأرجح بين الرقابة الصحية ورقابة الضمير!
- البطاقة التموينية والتجويع من اجل تركيع الشعب!
- الطفل والمرأة في عراق السخرية القاتلة!
- العطالة سلعة للمتاجرة والفقير ابو الكفار!
- كهرباء العراق بين الواقع والتضليل.. من يحاسب وزارة الكهرباء وسرطان التوليد التجاري؟
- لمصلحة من يتم تدمير الصناعة العراقية؟!
- تدهور وتراجع القطاع الزراعي!
- النقل والمرور والفساد والاختناقات العقدية!
- قطاع الاتصالات واستنزاف جيوب المواطنين!
- تفاقم معدلات الامية... والشهادات المزورة تفتحم قمة الهرم الحكومي والمؤسساتي المدني!
- ديمقراطية الاستخفاف بالعقول.. من السفه والارهابي والاحمق يا مجلس محافظة بغداد؟!
- قوينة التظاهرات وتكميم الافواه وقتل وقمع الاحرار الذين يطالبون بالخدمات ولقمة العيش... في ظل ايادي تدمر، من قال اننا نبني ونعمر!!
- قانون الاحزاب صك بدون رصيد ويضع الاحزاب تحت وصاية الحكومة!
- التدخلات الحكومية بالشأن النقابي معاقبة للشعب الذي خرج للتظاهر ضد الفساد!
- الطائفية السياسية واجهزة أمنها توأم لبغي واحدة!
- جيش المهدي يخرج من الباب ليعود من الشباك!
- البطجية مافويات فاسدة وليدة زواج المتعة بين السلطة الاستبدادية ونهب المال العام.
- حكومة كلاموجيا ورئيسها يشكو من التأمر عليه!
- الفساد يطال المؤسسات الرصينة كالشهداء والحج والسجناء السياسيين!
- عرقة لجنة المادة 140 من الدستور!
- الفساد القضائي .. عراب الفساد الاكبر!

• الحكومة الالكترونية واعادة انتاج الفساد!

• نهب العقارات والاستيلاء عليها .. دوائر طابو وتسجيل عقارى وضرائب ام دوائر تسول وطفيلية وفساد؟

البورجوازية العقارية والمتلازمات الطفيلية والبيروقراطية من المنتفعين الكبار في مسيرة دفع العراق سريعا على طريق اقتصاد السوق المنفلت عبر ازالة الضوابط وحجب الصلاحيات عن مؤسسات الدولة وفتح الاقتصاد العراقي على مصراعيه وتهينة الاجواء للخصخصة الواسعة، وتريد الانفتاح بلا حدود، وتسعى لتقليص نفوذ القطاع الحكومي، والحد من تدخل الدولة واخراجها من الحقل الاقتصادي، والترويج لاقتصاد السوق باعتباره الدواء الوحيد لحل مشكلات الاقتصاد العراقي. ومع اشتداد ازمة القطاعات الانتاجية وانحسار دور الدولة الاقتصادي والتنظيمي، ينمو بدعم هذه البورجوازية، قطاع واسع من أنشطة اقتصاد الظل غير المحكوم بضوابط وتشريعات محددة وتتسم نشاطاته بضعف الانتاجية وقلة القيم التي يخلقها وتردي ظروف العمل وكثافة استغلال العاملين. ويتصدر التزوير وغيرها من النشاطات غير المشروعة هذا القطاع! ولا تفكر هذه القوى جمعاء بتبعيات هذه الخيارات ومفاهمة المشكلات الاقتصادية، بل تكريس نهج الليبرالية المنفلتة وشبح الرأسمالية المتوحشة.

لقد ظهرت فئات وشرائح اجتماعية تتداخل انشطتها التجارية مع عمليات السطو والنهب التي ترافقت وانهار النظام والدولة العراقية بعيد نيسان 2003، وتتركز نشاطاتها بصورة رئيسية في مجال التداول وليس في مجال الانتاج وخلق القيم، وتحصل على مداخيل وتجنني ارباحا من تلك الأنشطة القائمة على الوساطة فضلا عن الأنشطة اللاشريعية كالتهرب وفرض الاتاوات والاستحواذ على ثروات الآخرين. وتمخضت تطورات السنوات الأخيرة عن تحول في بنية الائتلاف الطبقي الحاكم (ائتلاف البورجوازية البيروقراطية الطفيلية) لصالح الفئات البورجوازية الطفيلية والعقارية، بعد ان ظلت البورجوازية البيروقراطية تهيمن عليه عدة عقود.

كثير من قادة النظام السابق باعوا املاكهم مستثمرين فساد ذم الموظفين في دوائر الطابو والسجل العقاري وقاموا بتهرب نفودهم الى سوريا والاردن حيث يسكنون فيهما بأجمل وارقي الفلل!.. الحيتان والكواسر الذين نهبوا او سيطروا على اموال وعقارات النظام السابق، سينزل بهم الشعب العراقي اقصى العقوبات ان لم يعيدها الى الشعب او الدولة، وستنتزع منهم انتزاعا بتأييد ساحق من فقراء شعبنا كي لا تتفشى في مجتمعنا الجديد امراض النظام المباد بالمزاد العلني!

هيئة دعاوي الملكية العقارية ودوائر الطابو والسجل العقاري والضرائب في بلادنا من البيروقراطية المفرطة وسوء الادارة والروتين القاتل والفساد المالي وعشعشة بقايا البعث العفن، الذي يجهد للتسلل الى المفاصل الحيوية للدولة العراقية والمواقع المتنفذة في الاحزاب السياسية العاملة، خاصة القوائم السياسية الفائزة. ادى ذلك الى سرقة وثائق ثبوتية من الملفات والتلاعب بالقضايا لصالح من يدفع الرشوة او يهدد من المالكين الحاليين، كما ان مدة التمييز غير محددة. المسؤولون يعلمون جيدا انه لا يوجد نزاع حول ملكية املاك، وانما هناك اعادة حقوق مغتصبة نهبتها دولة العراق من مالكيها الشرعيين وسجلتها لوزارة المالية او استخدمتها كدوائر حكومية، وهناك اعادة حقوق مغتصبة نهبها "بزنس الارتشاء والتهرب والفساد" الذي اصبح ثقافة راسخة لدى البعض ونهم لا ينقطع للحصول على المال الحرام والذي يؤدي ليس الى التدمير الروحي للمجتمع وحسب، بل والى الفتك بالارواح وتدمير البلاد. الدولة من جهتها ملزمة باعادة ما سرق بغض النظر عن من يقوم بادارة هذه الدولة!

القانون الجديد لهيئة دعاوي الملكية رقم 13 لسنة 2010 نص على احكام جديدة تنصف المتداعين وتوازن بين مصلحة المتخاصمين في الدعوى مع الحفاظ على المال العام، وقد اوجد 3 هيئات تمييزية بدلا من واحدة للنظر في الدعوى المقدمة، كما نص على تشكيل 45 لجنة في المحافظات للنظر في القضايا! وحسبت الهيئة منذ تأسيسها 82000 دعوى واعادت 16000 عقار لأصحابها من اصل 162000 دعوى مقدمة، وحسبت بعد صدور القانون الجديد 1566 دعوى قدمت في العام 2006. ولا زالت نسب انجاز الدعوى في المحافظات متفاوتة! ومؤشرات الفساد في عمل هيئة دعاوي الملكية متميزة وصارخة، خصوصا قبل تشريع القانون الجديد، وتتعلق بعمل المؤسسات القضائية في الهيئة واداء الجهات الادارية. فقد انتهكت الهيئة حقوق الخزينة العامة، حيث كان هناك مغالات في بعض التعويضات التي اعطيت للمواطنين عن العقارات التي صودرت في ظل النظام السابق والتأخر في دفعها!

وللتاريخ فقد تركزت ظاهرة "بيزنس الحرب والارهاب والارتشاء والتخريب والفساد" كعلاقة مشبوهة بين الصناعات العسكرية والبيوتات المالية والمؤسسات الاعلامية وشركات المقاولات وعبر العقود المشبوهة والمشكوك بامرها، واصبحت عائلات كثيرة ثرية جدا ليس بسبب استغلالها لوسائل الانتاج وتطويرها لتلك الوسائل بل لانهم خدموا في القصور الملكية سابقا والجمهورية لاحقا، وبسبب انهم من كبار رجال البلاط والدولة وحاشية قادتها وكبار ضباط الجيش العراقي ومن كبار رجال الامن والمخابرات ومن بعض شيوخ العشائر الذين وهبهم الحكومات العراقية الكثير من الاراضي الزراعية ليوالوها وتتعامل الرأسمالية الجديدة مع الانشطة الطفيلية وخاصة التجارة وتخريب المحروقات وغيرها وتمارس قطاعات عريضة منها الفساد والافساد، وتتنظر الى العراق باعتباره حقلا لاعمال المضاربة، تنتشر فيه اقتصاد الصفقات والعمولات، وتقيم مجتمع الرشاوي والارتزاق، وتدمر منظومة القيم الاجتماعية.

باتت الطفرات العقارية وقضية استيلاء الجهات السياسية المتنفذة والديناميات الاهلية على العقارات "المربع الرناسي بالجادرية مثلا"، وبالتواطؤ مع دائرة التسجيل العقاري والدوائر العقارية، معروفة عند القاضي والداني، وتتوسع قوائم الاثرياء ويتضخم ناديهم اذ يشهد دخول شخصيات جديدة تخلق الثروات الجديدة وتضاعف ثرواتها الشخصية بشكل لافت! فقد تحولت اكثر من الفي عقار في وسط المنطقة الخضراء، وضعفها خارجها من اسماء اصحابها الاصليين الى ملكية ثانية. وتصنف هذه العقارات على انها ائمن العقارات تقريبا في العاصمة بغداد، وتم تقاسمها كلها في صفقات بدأت عام 2005 ولم تنته حتى الآن! وتقدر الكلفة الاجمالية للعقارات التي تحولت الى اسماء مسؤولين حكوميين جدد للمدة ما بعد 2004 وحتى اليوم بأكثر من 3 مليار دولار! ويمتلك اليوم احد الديناميات 40 عقارا تفوق قيمتها مليار دولار، حصل عليها بعد عام 2003 بطرق غير مشروعة ويتواطؤ بينه وبين بعض موظفي التسجيل العقاري في الرصافة الثانية، وقد حقق منفعة ايضا لعوائله والجهات المقربة الى حد الدرجة الرابعة منه! نعم، يتضخم نادي الاثرياء في بلادنا مع الاثراء بالسرعة الخاطفة وامتلاك العقارات والقصور على ضفاف دجلة وفي دول اخرى، مع ان ماضي هؤلاء المعاشي معروف لدى الجميع! استولى الجميع على قطع الاراضي والعقارات بغير وجه حق وبغير سند قانوني!

استولى حسين الشامي المستشار الثقافي لنوري المالكي في عهد مجلس الحكم على جامعة البكر في منطقة الوزيرية، واعطاها اسم جامعة الامام جعفر الصادق (ع)، وحين انهي مهامه في الوقف الشيعي وبعثات الحج اعلن ان الجامعة اهلية يملكها شخصيا! لقد استولى الشامي على الجامعة التي تبلغ مساحتها 13 الف متر مربع بثمن بخس لاقامة جامعة خاصة لاغراض ربحية بغطاء ديني. لماذا بيعت الجامعة المملوكة للشعب العراقي بصفته صاحب الدولة على القطاع الخاص بهذا السعر البخس وتحت اي معيار قدر المتر بمائة الف دينار اي اقل من مئة دولار ولماذا بيع اكثر من 13 ألف متر مربع هي مساحة الجامعة التي تقع في ارقى منطقة من العاصمة بغداد بمبلغ مليار و300 مليون دينار عراقي فقط، بينما اسعار بعض البيوت يتجاوز مبلغ المليون دولار وليس دينار.

هناك عقارات حكومية تم شراؤها بمبالغ لا تتجاوز 25 الف دينار في احسن الاحوال كما هو الحال مع مديريات الامن السابقة ومقرات الجيش الشعبي ومقرات الفرق والشعب والفروع والمكاتب التابعة لحزب البعث المنحل، التي تزيد مساحات بعضها على الف متر مربع في قلب مراكز المدن العراقية اصبحت الآن ملكا خاصا للأحزاب الحاكمة وافرادا تابعين لها وفق مبيعات صورية مع وزارات المالية والبلديات والداخلية! ولم تسلم حتى منشآت مطار المنشي واراضيه من نهب المتنفذين! وآليات تحويل املاك هذه العقارات غير قانونية اعتمدت على قرارات تصدر من السلطات العليا وبفعل ضغوط سياسية، مما يبين مدى استئراء الفساد المالي والاداري والتلاعب بالاملاك الحكومية واملاك المواطنين! ويبقى التساؤل قائما "هل من حق المسؤول ان يسكن القصور بينما آلاف العوائل من أبناء شعبه تسكن العشوائيات، ومكبات النفايات والخيم، وبيوت الصفيح؟ اذا علمنا ان هذا المسؤول كان يعيب ذلك على رأس النظام السابق، عندما كان يبني القصور، فيما الشعب يبقى تحت وطأة الجوع والحرمان في حصار مقيت استمر 13 عاما!"

لازال العمل في دوائر السجل العقاري "الطابو" والهيئة العامة للضرائب يعتمد المعاملات الورقية بدل النظام الالكتروني" ادخال جميع البيانات المتعلقة بالخصائص المادية والقانونية والمالية للعقار بالحاسبة"، وهي دوائر تعاني من الروتين القاتل الذي يجعل معاملة بلوغ سن الرشد مثلا تستغرق 3 اسابيع، وتتطلب الكشف على العقار ودفع رسوم او ضريبة العقار، والرشاوي التي تصل احيانا الى حدود غير معقولة وفق معدلات الفساد السائدة! يذكر ان المعاملة لا تتطلب سوى ابراز هوية الاحوال المدنية! والابتزاز سمة ملازمة للترهل البيروقراطي، والكسب غير المشروع، والروتين القاتل الذي لا يتحرك الا بالرشوة والواسطة! 4 ساعات كاملة تقضيها في دائرة طابو لغرض الحصول على صورة سند، لا لشيء سوى لعجرفة المتلازمات الطفيلية، وللفضى واللابالية والاهمال الذي تغذيه الولاعات دون الوطنية وكاولية البعث المقبور! ويزداد استغلال هذه الدوائر للفقراء في الاحياء والمناطق

الشعبية! اما المصرف العقاري فهو يعاني ايضا من الروتين القاتل في تمشية المعاملات عبر لجان الكشف الدورية بمراحلها الثلاثة"الماراتونية"المتعبة والمرهقة المعروفة لدى المعنيين والمواطنين.ولازال دور وزارة المالية سلبيا في تسهيل انسيابية الحصول على القروض وبدفعة واحدة.

لازال شرط احصاء عام 1957 في التملك والذي منح العراقيين الحق بتملك العقارات في عموم العراق قائما،والحال ايضا مع قانون ضريبة العقار رقم 162 لسنة 1959 والذي ينظم عملية الاستقطاع الضريبي للعقارات..العدالة الضريبية تقتضي بعدم فرض ضريبة عقار على العقارات التي ينعلم وجود ايرادات منها انصافاً للمالكين،والامر يقضي اعفائها من الضريبة طيلة فترة خلوها على عكس ما معمول به في النصوص التشريعية النافذة والتي تحدد فترة الخلو مدة ستة اشهر!وكذا الحال مع قانون ايجار العقار المرقم 87 لسنة 1979 في 18 ايلول 2007،والعوائل العراقية بحاجة الى الاستقرار الاجتماعي في الوقت الحاضر بغية فسح المجال لهم في ترتيب اوضاعهم الاجتماعية والمعاشية وخشية من عرقلة العمل في الدوائر الحكومية في حال تخليتهم.مما سبق يستدعي تعديل هذه القوانين والقوانين الموازية بما يتناسب والواقع المعيشي الراهن.

● السياسة الاسكانية تستهلكها الوعود الكاذبة!

توفير السكن الملائم من الحاجات الاساسية التي ينبغي توفيرها للمواطن،وفي العراق يفتقد 25% من مواطنيه للسكن،وهناك اكثر من 7 ملايين عراقي بدون سكن،وحاجة الى بناء ما بين (1.5 - 3) ملايين وحدة سكنية تقدر تكلفة بنائها بنحو 120 مليار دولار!واذا اخذنا بنظر الاعتبار بالسكن المركب(سكن اكثر من عائلة في مسكن واحد)،والذي بلغ في العراق (2.2) اسرة لكل وحدة سكنية،وكذلك المساكن المتهاكلة والايلة للسقوط،فان الامر يستدعي بناء ضعف العدد المقدر!وينفق المواطن اليوم ما بين 60 - 70% من دخله الشهري على السكن والنقل،بينما لازالت جهود الدولة متواضعة لحل ازمة السكن،وهي في طور تنفيذ 27 مجمعا سكنيا بواقع مجمعين في اغلب المحافظات،يضم كل مجمع 504 وحدة سكنية!

تواجه الاستراتيجية السكانية في بلادنا صعوبات جمة منها التقادم الانساني وتآكل المواد الانشائية مع تقدم الزمن وغياب الادامة والصيانة والتحديث،فوضى التوسع العمراني وظاهرة البناء العشوائي وعلى السطوح والتقادم العمراني،النمو السكاني الكبير واثار الحروب والتغيير الديموغرافي نتيجة الارهاب والتهميش القسري والفساد واغتصاب الملكيات،وتتواصل الهجرة التقليدية من الريف الى المدن طلبا للرزق نتيجة تدهور الزراعة المستمر.وارتفعت اسعار المواد الانشائية عشرة اضعاف اسعار عام 2003 بسبب ارتفاع اسعار المشتقات النفطية واجور النقل والوضع الامني المتردي وفوضى الاستيراد وضعف مراقبة تدفق السلع الامر الذي ادى الى دخول سلعا لا تستوفي شروط ومعايير السلامة والنوعية،وتحول العراق الى بلد للطمر الصناعي.ومن الاسباب الرئيسية في ازمة السكن في العراق وارتفاع اجورها يعود الى الشركات الاستثمارية التي دخلت العراق،ويدأت تستاجر البيوت مقرات لها بسعر يفوق الخيال وبالعملة الصعبة يصل الى 10000 دولار/الشهر الواحد.

لا توجد تخصيصات مالية كافية لحل ازمة السكن،وليس هناك تعاون بين الوزارات لحل ازمة السكن،وليس هناك شركات استشارية اجنبية لحل ازمة السكن،فضلاً عن وجود تشريعات قانونية معرقله لحل هذه الازمة.ان 11% من العراقيين يسكنون في وحدات سكنية فيها اسرتان،و 7% منهم يسكنون في وحدات سكنية فيها ثلاث اسر او اكثر،وحسب تصريحات بعض المسؤولين في وزارة الاسكان والاعمار فان هناك اكثر من 450000 عائلة بدون سكن في العراق،وان نسبة العجز السكني ارتفعت الى 15% من عدد الاسر في البلاد.ويحتاج العراق الى (1-3.5) مليون وحدة سكنية،وفق الخطة الخمسية للتنمية (2010 - 2014)الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الاتماني!ويسكن 17% من مواطني بلادنا بطريقة عشوائية،اما الذين يسكنون في اراضي تابعة للحكومة فتبلغ نسبتهم 21%،فيما يسكن 23% من العائلات في منازل غير مؤهلة صحيا،وان ثلثي دور السكن تشكو من اختناقات سكانية،في حين ان الاسر الجديدة لا تستطيع الانفصال عن العائلة الأم لأسباب اقتصادية.ويبلغ معدل الذين يسكنون في الغرفة الواحدة من خمسة اشخاص الى ثمانية.وما يزيد الأمر تعقيدا هو توقف توزيع قطع الأراضي على المواطنين من قبل الحكومة،وارتفاع اسعار مواد البناء،وعرقلة مشاريع الاسكان الحكومية.

لا يوجد تخطيط ومتابعة للعملية الاسكانية في العراق،والمجلس الاعلى للاسكان معطل،والهيئة العامة للاسكان تعاني من البطالة المقنعة،والمركز الوطني للاستشارات الهندسية والمعمارية والمركز الوطني للمختبرات الانشائية يعجان بالمشاكل والعراقيل!،والسوق السكني"حجم المعروض من الوحدات السكنية مقابل الحاجة والطلب على هذه الوحدات"تسوده الفوضى،وتواجه المشاريع الاسكانية عراقيل استثمارية،ولازالت معطلة مشاريع الاسكان الوطني لتوزيع الاراضي على ذوي الشهداء والمهجريين والسجناء السياسيين والموظفين ذوي الدخل المحدود

والمقاعد، وهذا هو حال صندوق الإسكان لدعم المصارف المجازة الخاصة والاهلية بما يعزز من حركة الإسكان في العراق، وكذلك القروض العقارية ذات العلاقة الذي تبنتها وزارة المالية، كما لازالت معطلة المشاريع الاعمارية القديمة (الطرق والجسور، الابنية العامة، الابنية المدرسية... الخ) والتلوث كبير جدا في انجازها.

المواد الانشائية تباع في المناطق السكنية مما يضر بالبيئة وصحة المواطن، وتتولد في بلادنا ملايين الاطنان من المخلفات الانشائية ترسل الى المدافن مما يعني فقدان في الموارد وزيادة الانفاق في الاموال. وتسبب مخلفات البناء والهدم ملء مواقع الطمر الصحي، بينما الطمر غير النظامي يقلل من قيمة الاراضي وتترتب كلف عالية لتنظيفها. ولا يوجد في الافق ما يدل على التوجه لاعادة استخدام مخلفات البناء او تدويرها، البناءون والمقاولون ينفقون مرتين، مرة عندما يجهزون المواد واخرى عندما يزيلون الانقاض للتخلص منها.

لم يتبع في تخطيط المدن والحوضر العراقية انماط تخطيطية محددة تسهم في الحفاظ على الهوية الوطنية التاريخية لها وتحافظ على بينتها الاجتماعية والعمرائية في وقت اتسعت فيه ظاهرة الامتداد العمراني الشريطي على جانبي الشوارع الرئيسية لأغراض النشاط التجاري مع التفاوت الحاد في قيمة الاملاك والعقارات، وتوسعت احجام المرور المخترق للاحياء السكنية بغية الوصول الى المناطق التجارية وما يرافق ذلك من ضوضاء واختناقات مرورية وتلوث بيئي.

ومن اهم مشاكل ازمة السكن (Housing Crises) والتخطيط الاسكاني النقص الحاد في خدمات البنى التحتية "الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية" بسبب فوضى وخلل اقامة الشبكات الخدمية مع الكثافة السكانية العالية والنمو السكاني وانعدام التنسيق بين الدوائر الخدمية ذات العلاقة مما كلف الميزانيات الحكومية ملايين الدولارات سنويا! ويلاحظ افتقار الدور السكنية الى المساحات الخضراء! لقد توسعت حركة الناس اليومية غير المبررة من اطراف المدن الى مراكزها وبالعكس بسبب الانتشار والتوزيع غير المنظم لمراكز النشاط التجاري والاجتماعي ومراكز الشباب والمشاريع الاستثمارية والبنى الخدمية والورش الحرفية، وشيوع السكن الافقي. وتفقد الاحياء السكنية خصوصيتها تدريجيا عبر فوضى توسع النشاط التجاري، وتوقف السيارات في الاماكن غير المخصصة لها، والضجيج والتلوث البصري، والافتقار الى الضوابط الهندسية اللازمة للحصول على النسب الضرورية من الاشعة الشمسية الساقطة، والازدحام العمراني على حساب المساحات الخضراء داخل الدور السكنية. في المدن العراقية تبلغ حصة المواطن من المساحات الخضراء اقل من (0.8) متر مربع بينما تصل في الدول المتقدمة الى (100) متر مربع! ويرجع سبب كل ما سبق الى الركض وراء الربح السريع وتغييب الدور الهندسي والمكاتب الاستشارية والاعتماد اساسا على المقاوله والتعهدات!

سوق التمويل السكني في بلادنا مضطرب وتشوبه التعقيدات بسبب روتين وبيروقراطية المصرف العقاري وصندوق الإسكان في تقديم القروض الى موظفي الدولة فقط، والثغرات الكبيرة التي تتضمنها القوانين النافذة لتمويل الإسكان! ويفترض ان تشمل القروض شركات الإسكان العامة او الخاصة من اجل تشييد مجمعات سكنية متكاملة بالاضافة الى الاقراض لتوسيع المساكن المشيدة او الاضافات او الترميم.

ويقتصر اليوم منح اجازة بناء طابو منفصل لمن يملك قطعة ارض بمساحة 200 متر فما فوق فقط! ويمنح قرض عقاري قدره 30 مليون دينار لتلك الاسر التي تملك سند طابو ارض سكنية بمساحة (200) متر فما فوق، وبالتالي حرمان عدد كبير من الاسر الذين لا يملكون وحدات سكنية من الاستفادة من قرض العقاري كونهم لا يستطيعون شراء ارض سكنية بمساحة (200) متر لارتفاع اسعارها بصورة كبيرة. كل ذلك ينقل كاهل المواطن ويعقد حل ازمة السكن لان من سيتمكن من الحصول على ارض سكنية هو عدد من الاسر مرتفعة الدخل، وحرمان الاسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط من القدرة على شراء ارض سكنية. اما الارتفاع الجنوني في اسعار بدلات الايجار وبيع المساكن والاراضي فحدث ولا حرج، وتعجز اغلب الاسر من شراء ارض سكنية لغرض بناء وحدة سكنية لها نتيجة لارتفاع غير المسبوق في الاسعار، بسبب ارتفاع الطلب وبقاء العرض على ما هو عليه، واضطرار دفع بدل عال لاستئجار وحدة سكنية يتقل كاهل الاسر في ظل التضخم المضطرد في اسعار السلع والخدمات، ما ينعكس سلبا على دخل الفرد وتوفير حياة كريمة للمواطن!

لا تركز شركات المقاولات الحكومية انشطتها للانتاج السكني على الفئات المحتاجة والضعيفة اقتصاديا، مثل عديمي الدخل والارامل والمعاقين والنازحين والعشوائيات السكنية المنتشرة على اطراف المدن في توسع مستمر، ولا يوجد ما يدل على التخطيط لاعادة تنظيمها وتطويرها او اعادة اسكانها واجراء التعويض العادل، وهو امر يضطلع به ويشرف عليه القطاع العام عادة. وتعد ظاهرة الاحياء العشوائية من المشاكل المستعصية التي ولدتها ازمة السكن، وقد لجأت العديد من الاسر الى بناء وحدات سكنية على الاراضي العامة المملوكة للدولة، وتحولت تلك الاراضي الى احياء سكنية عشوائية! يذكر ان احد الاحياء العشوائية في بغداد / الرصافة يحتوي على حوالي (6000) وحدة سكنية! وانعكس ذلك سلبا على التخطيط العمراني والبنية الخدمية المتمثلة بالمصرف الصحي

وغيرها" خلو هذه الاحياء من الخدمات الصحية والتعليمية"! كما اضطرت الكثير من الاسر لشراء قطع اراضي زراعية بمساحة (100) متر او اكثر وبناء وحدات سكنية عليها كونها ارخص بكثير من تلك الاراضي المخصصة للبناء (الطابو) متجاوزة القوانين المرعية! وعليه، العشوائيات او التجاوز وكذلك الحواسم، باتت جزءا من قلب المدينة وروحها، تقف على غياب معالمها وتنهل من جفاف افكار القائمين عليها، لانهم هم انفسهم عشوائيون اصلا، في ظل دوامة من العشوائية السياسية تمكنت بشكل ما "قانوني" من ركوب هذا الزمن! والخطورة تكمن في الحملة التي يطلقها بعض رموز السياسة لطرد ما يسمى "بالتجاوزين" على الأراضي التابعة للدولة، والتي يتخذها بعض المواطنين سكنا لهم، في حين نجد بعض المسؤولين اغتصبوا اراض في مواقع استراتيجية ويسنون قوانين تخص المهجرين" على اعتبار هم انفسهم مهجرون" لمنحهم مزايا عن باقي ابناء الشعب من اجل الحصول على قطعة ارض وسلفة للبناء وغير ذلك من التسهيلات.

تعد القوانين والتشريعات احدى اهم معوقات الاسكان اذا ما اسبىء استخدامها، ومنها تشريعات الأرض والبناء التي تؤكد قوانين التخطيط العمراني، لذلك اصبح لزاما على الحكومة العراقية ومجالس المحافظات اعادة النظر في رزمة من القوانين، منها قانون رقم 80 لسنة 1970، وقانون رقم 53 لسنة 1976، وقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل المرقمة "850،37،252،734،940،51،222".

من مظاهر الفساد الصارخة شمول كل من النواب ومستشاريهم والمدراء العاميين في مجلس النواب بقروض من المصرف التجاري الحكومي، قيمتها 450 مليون دينار/النائب، وبفوائد نسبتها 9% قابلة للنقصان، ويبلغ عدد النواب 325 فردا، فيما يبلغ عدد المستشارين والمدراء العاميين 165 شخصا، وفقا لما نشر في جريدة الوقائع العراقية العدد 4145 في تاريخ 2010/2/22 ليصبح العدد الكلي المشمول بهذه القروض من البرلمان العراقي 490. ويصرف القرض الاول لشراء بيت او قطعة ارض، وتبلغ قيمته 200 مليون دينار، فيما يصرف القرض الثاني لشراء سيارة مدرعة تضع اشارة الحجز عليها لحين تسديد القرض البالغ قيمته 150 مليون دينار، كما يبلغ القرض الثالث 100 مليون دينار بكفالة احد النواب او اصحاب الدرجات الخاصة، ويكون التسديد الى نهاية الدورة الانتخابية! بينما خصص للمستشارين والمدراء العاميين قرض بمبلغ 100 مليون دينار/الفرد، يتم تسديده على مدى 6 سنوات وبكفالة موظف، اما اذا اراد الموظف ان يجعل تسديده على مدى 10 سنوات فعليه رهن عقار. وهذا الحجم من القروض يساوي ميزانية وزارة او ميزانية محافظة، ويعادل بناء 5425 دار يبنى عن طريق القروض العقارية البالغة 30 مليون دينار، والتي تمنح بشروط اصعب وبفوائد اكثر!

لقد تفنن مسؤولو العهد الجديد في صياغة اساليب مصادرة المنازل، وتذرعوا بأن الاراضي هي للنفع العام، في حين ان هناك اراضي تم الاستيلاء عليها بحجج واهية وزعت على فئات اخرى من الناس، بينما نرى معاناة المواطن الفقير مكتوبة على رمال البراري الواسعة والصحاري التي يقطنها ممن ليس لهم جهة قوية تقف خلفهم. اما بعد تهجيرهم فتقرر هذه العوائل اما ان تسكن بمنطقة ابعد في الصحراء او تضطر للسكن بالاجار او تفرش المتنزهات، حتى تباع هذه العوائل كل ما تمتلكه من مواد منزلية، ومن ثم يموتوا وفي صدورهم غصة السكن المريح. نشهد ونسمع ونقرأ بشكل يومي في الصحف المحلية والاعلام المرئي والمسموع بمشاكل المواطنين التي تكسر القلب وتدمع العين، هناك عائلات تفرش العراء واخرى تنام في وسط المطابخ ودورات المياه، وهل يعقل بأن نرى جميع افراد بعض العائلات العراقية ينامون في غرفة واحدة، من ناحية اخرى نرى الهمة في تشييد المجمعات التجارية وفق النمط المعماري في قم و طهران! هل يعقل بأن نرى بيوت ومنازل تتهاوى على ساكنيها مدرجة تحت مشروع الابلية للدمار؟

يعيش العراق اليوم ازمة سكن تشمل جميع المحافظات والاقضية والنواحي واطراف المدن والقرى دون استثناء، ولا يمكن معالجتها الا عبر سياسة اسكانية تجمع بين مشاريع اسكانية تمويلها الدولة للفئات الضعيفة الدخل، مع التركيز على بناء المجمعات السكنية والاهتمام بالبناء العمودي، وتيسير الاقراض العقاري للفئات المتوسطة الدخل. ان التصريحات الاعلامية والدعائية والاكاذيب والادعاءات لا يمكن لها حل الازمة الخائفة اذا لم تكن هناك ارادة صادقة وحلول عملية وواقعية تأخذ الجدية في التنفيذ وتوفير الاموال اللازمة لتغطية تكاليف تلك المشاريع العملاقة والطموحة، خصوصا في مجال قطاع الانشاءات لحيويته، فهذا العمل يتطلب دراسات هندسية مستفيضة ومسح شامل، وتحديد المواقع الضرورية للبناء، مع اهمية توفير الخدمات اللازمة لتلك المشاريع العملاقة وتوفير الكادر الهندسي المحلي والاجنبي القادر على تحديد المواصفات التكنولوجية اللازمة في التصميم والتنفيذ، وتوفير مواد البناء العالية الجودة كمادة الاسمنت والحديد وبمواصفات عالمية عالية الجودة من اجل ادامة هذه المباني ومقاومتها للظروف البيئية والطبيعية ومواصفات التربة. هذا يتطلب القيام بعملية متكاملة تبدأ بتحديد الاماكن والمسح الموقعي وتحليل التربة ثم عملية التخطيط والتصميم المعماري والانشائي. ويعد هذا تبدأ عمليات التنفيذ والاشراف وتوفير العمالة الضرورية وبمواصفات مختلفة، وايجاد الطرق الضرورية لتوفير الاموال

اللازمة لتغطية تكاليف تلك المشاريع، وكذلك مواد البناء وبمواصفات الجودة العالمية، وتحديد الشركات القادرة على ادارة تلك المشاريع الكبيرة واستيعاب العمالة العراقية من اجل تشغيلها والتخفيف من ازمة البطالة وبالتالي تحسين دخل المواطن العراقي، وهذا كله ينعكس ايجابا على اداء وانهاش الاقتصاد العراقي بصورة عامة.

من الضروري وضع خطط مستقبلية تتفاعل مع متغيرات العصر الاجتماعية والاقتصادية، ومع لجوء السلطة التشريعية الى اصدار عدد من القرارات التي تعالج المشاكل ذات العلاقة بالمناطق العشوائية للمدن العراقية، الا ان استمرار هذه الظاهرة وتجدها يؤكد عدم الجدية في تنفيذها ومتابعة الاجراءات الخاصة بالمراقبة والتنفيذ، وعجز هذه التشريعات عن معالجة الظاهرة لتركيزها على الجانب القانوني وافتقارها للمحتوى الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي. ويمكن اعتماد برامج الارتقاء بالمناطق العشوائية لدمجها في المجتمعات المدنية بالاعتماد على ميزانية المحافظات.

ان المجتمعات السكنية العملاقة متعددة الطوابق الجاهزة التركيب والتي يستعمل فيها الحديد السابق الجهد والهيكل الخرسانية المسلحة السابقة الصنع هي الحل الامثل والانجح لازمة السكن الحالية التي تعصف بنا وتجعلنا ضحية للجنس والاستغلال، وذلك لسرعة التنفيذ مما يخفف ازمة السكن بسرعة قياسية، مقارنة بانواع الابنية الكونكريتية الاخرى، ولاستيعاب اكبر عدد ممكن من العوائل التي لا تملك سكنا، وذلك لاحتواء هذه المجتمعات السكنية على عدد كبير من الوحدات السكنية الجاهزة (الشقق السكنية).. ونتيجة لبنائها العمودي فيمكن الاستفادة من المساحات المتوفرة في الموقع لانشاء دوائر خدمية واسواق ورياض اطفال ومدارس ابتدائية وملعب رياضية واماكن تسلية للاطفال وحدائق وكراجات لسيارات ساكني الوحدات السكنية. ويجب ان لا نهمل الحلول المساعدة الاخرى التي لها دور مباشر لحل ازمة السكن في العراق، وذلك باشتراك المواطنين مباشرة بعملية البناء من خلال توزيع الاراضي السكنية على المواطنين من قبل الدولة مجانا او باسعار رمزية، وتشجيع الاقراض من البنوك وبفوائد تشجيعية من اجل البناء والترميم والتوسيع.

من ايجابيات المجتمعات السكنية الكونكريتية متعددة الطوابق الجاهزة الصنع سرعة التنفيذ القياسية العالية مما يسهل عملية التسليم في الوقت المحدد وحسب الخطط والبرامج المعدة سلفا للمشروع، وان اعمال الادامة والصيانة للابنية الكونكريتية الجاهزة غير مكلفة وسهلة التركيب، الاستفادة من المواد الاولية المتوفرة في العراق والتي تدخل في صناعة الاسمنت لتوسيع قاعدة معامل الاسمنت لتغطي جميع المحافظات وبالتالي المساهمة في توسيع مشاريع الابنية الجاهزة وانتشارها لسد النقص الكبير بفترة قصيرة، الكلفة الكلية للمباني الكونكريتية السابقة الصب (الجاهزة) واطنة نسبيا ومعقولة، سهولة اصال الخدمات الضرورية من اسواق ومدارس وطبابة وخطوط المواصلات والاتصالات العامة نتيجة للكثافة السكانية والحد من تكاليف النقل من حيث التسوق و الخدمات العامة.

لا بد ان تعتمد الاستراتيجية الاسكانية للتغلب على ازمة السكن في العراق على بناء وتوسيع مصانع الاسمنت لتشمل جميع المحافظات لانها المادة الرئيسية التي تدخل في تركيب مواد البناء للمشاريع الانشائية، والعمل على انشاء وتوسيع مصانع القطع والهيكل الخرسانية المسلحة السابقة الصب (مصانع الابنية الجاهزة) لتجهيز وامداد المشاريع الانشائية بما تحتاجه من القطع و الهياكل الخرسانية المسلحة وتوسيع قاعدة ورش الحديد سابق الجهد لتجهيز مصانع الابنية الجاهزة بالكميات اللازمة من هذا النوع من الحديد.

يسود المدينة العراقية الاغتراب المعماري وضياح الهوية المعمارية الوطنية، وفوضى الفضاء الحضري الذي افرغه الحكام من القيم الجمالية وخصوصياتها المعمارية بسبب النمط الواحد في زرع الابنية وانعدام قيم التنوع، وقطع الطرق العشوائي وغلق الجسور المفاجئ الذي تقوم به القوات الاميركية والحرس الوطني والشرطة اثناء تاديتها الواجبات الموكلة لها، وفوضى نصب الحواجز امام مداخل المؤسسات الحيوية ومقرات الاحزاب، وافتراش الاهالي طرق رئيسية اخرى لتغلق، وتكسرات الطرق وتاكلها وتدني خدمات الطرق واستهتار الدوريات العسكرية المدرعة، الامر الذي ولد ويولد الاستياء الشعبي والازدحام المروري غير المبرر! وتشغل مشاريع الاسكان 20% من قوة العمل العراقية وتكون ثلثي التكوين الرأسمالي للثروة الوطنية في البلاد، وهي تمثل حافزا قويا لكل النشاطات مثل الصناعات الانشائية وغيرها، كما تولد نشاطات تشغيلية غير مباشرة للصناعات الاخرى. ومما يثير الدهشة والاستغراب حقا اليوم لدى زوار بغداد من غير العراقيين عرب واجانب على حد سواء التناقض الحاد بين شهرتها كعاصمة تاريخية لامبراطورية اطبقت شهرتها الافاق كعاصمة للحضارة العربية الاسلامية ودار للخلافة العباسية التي حكمت العالم القديم عبر خمسة قرون. لاشك فان خسارتها لمنجزات ذلك الميراث الابداعي الفريد لتلك الحضارة الانشائية الثرة يكاد يكون شاملا. كل ذلك يجعل من تشريع قانون حماية التراث العمراني ضرورة موضوعية ومهمة عاجلة.

• التكؤ المتعمد في اعمار مدينة الثورة الباسلة!

سبق واناطت رئاسة الوزراء رئاسة لجنة اعمار مدينة الثورة لأفراد لا يمتلكون خبرة في تنفيذ المشاريع الخدمية الأمر الذي أثر كثيراً على حملة اعمار المدينة! ولم يجر التخطيط جيدا وبشكل مدروس لمشروع اعادة اعمار مدينة الثورة فضلاً عن انه لم يجر اي استبيان لأهالي المدينة تتضح من خلاله الاولويات الرئيسية التي تحتاجها المدينة! ويبدو ان الاموال التي صرفت على مشروع الاعمار اديرت بشكل سيء وغير مقبول على الاطلاق ولم تتابع بجدية من قبل مجلس رئاسة الوزراء! مما يستدعي الشروع بفتح تحقيق سريع بشأنها! والمشاريع المنجزة ثانوية، لالعلاقة لها مباشرة بما يعنى لأبناء مدينة الثورة من خدمات رئيسية وضرورية "مدارس ومستشفيات ومشاريع استراتيجية لخدمات البنية التحتية.. مشاريع المجاري والمياه واكساء الشوارع وغيرها"، وكانت عملية تنفيذ المشاريع متذبذبة واخذت صدى اعلامي اكثر من حجمها الحقيقي! يذكر ان الحكومة العراقية خصصت 100 مليون دولار لاعادة اعمار مدينة الثورة بعد العمليات المسلحة التي شهدتها عام 2008 بين القوات الأمنية والعصابات الارهابية! اما مشروع مدينة الثورة السكني فلم ينفذ على ارض الواقع وكأنه قصة من قصص الف ليلة وليلة، ولربما تأجل تنفيذ المشروع بسبب شحة الكهرباء!

● المشاريع الاستثمارية لفيلق القدس والتنظيمات الارهابية!

بدل ان تضع الهيئة الوطنية للاستثمار نفسها في خانة الانتاج كما خطط لها نجدها اصبحت في خانة المصاريف لم نستلم منها منذ يوم التأسيس غير فواتير الضيافة والسفر والاقامة في فنادق الخمسة نجوم الفاخرة في هذا البلد او ذاك بحجة الحصول على عقود استثمار بينما المحصلة الحقيقية بقت صفراً على الشمال!! مشروع المليون وحدة سكنية لم ير العراقيون منها طابوقة واحدة على الارض!! اما اجازات الاستثمار التي اطلقت فقد راوحت في مكانها وبقت حبرا على ورق! ولا زال كل من مشروع معسكر الرشيد السكني ومشروع (واحة العراق) في جنوب العراق بكلفة 45 مليار دولار مع مجموعة الشركات الاماراتية معلقين!

رغم نفي الحكومة وقوى الاسلام السياسي المتنفذة لا يزال فيلق القدس الايراني يعمل ويمول مشاريع استثمارية في العراق، خاصة في محافظتي كربلاء والنجف! وهناك تجارة ومشاريع مرتبطة عن طريق سياح ايرانيين يزورون كربلاء، وهذه المشاريع متمثلة بمطاعم وفنادق، والاموال التي تجمع من هذه المشاريع تذهب الى فيلق القدس في اطار دعم المجاميع الارهابية، فالارتباط كبير بين فيلق القدس وكتائب حزب الله وعصابات اهل الحق والقاعدة في العراق. وقد قام حزب الله وفيلق القدس الايراني خلال عام 2010 بعدة عمليات ارهابية، منها اطلاق الصواريخ على مطار بغداد! بينما تقف "عصابات اهل الحق" وراء اطلاق الصواريخ وقذائف الهاون وعمليات الاغتيالات خلال الاشهر الاخيرة!

احد اسباب ارتفاع وتيرة اعمال العنف في شهر نيسان 2011 يعود الى الاستراتيجية الجديدة التي انتهجها تنظيم القاعدة الذي يسعى للظهور اعلاميا كي يثبت بانه ما يزال موجودا وينفذ هجمات قاتلة. ولجأت القاعدة الى زج بعض عناصرها في المؤسسات الامنية الحساسة بقصد الحصول على معلومات نوعية عن تحرك الشخصيات العسكرية ونقاط ضعفها ليتم استهدافها، وقد اخترقت فعلا مكتب الأمن والمتابعة الخاص والمرتبط برئيس الوزراء وقام تنظيم القاعدة في العراق باستنساخ تجارب هذا التنظيم الناجحة في بلدان اخرى وتطبيقها في العراق كعمليات الرهان في القوقاز، فهي تنفذ باقل عدد من المقاتلين ويكون وقعها العسكري والاعلامي مؤثر وتم تطبيقها في البنك المركزي وكنيسة سيدة النجاة ومجلس محافظة صلاح الدين! ولجأت القاعدة الى عمليات الاغتيال النوعية بالاسلحة الكاتمة للصوت او العبوات اللاصقة وتكثيفها بشكل لافت للنظر!

تمكنت القاعدة من تنوع مصادر تمويلها الذاتية سواء كان بتحويلها في بعض المراحل الى اساليب جماعات الجريمة المنظمة كسطوها على محال صياغة الذهب لتمويل عملياتها، او تبادل المنافع مع بعض السياسيين بتوفير جو آمن لوصول الناخبين الى صناديق الاقتراع في بعض المناطق وتعكير هذا الامان بمناطق اخرى.. يذكر ان اكثر من 30 عملية نفذت بواسطة المسدسات الكاتمة للصوت والعبوات الناسفة اللاصقة في بغداد وحدها، بعضها استهدف وزراء ونواب في البرلمان بالاضافة الى مسؤولين كبار وضباط في الاجهزة الامنية. ان تعثر العملية السياسية والخلافات بين قادتها وعدم اختيار الوزراء الامنيين لحد الان، ووجود الفاسدين وتفشي البطالة، منح الفرصة لهذا التنظيم الارهابي لكي ينفذ العديد من الجرائم والهجمات ضد المدنيين وضد المسؤولين وموظفي الحكومة والناشطين السياسيين.

راجع دراسات الكاتب في المواقع الالكترونية :

- فساد عراق التنمية البشرية المستدامة
- الفساد - سوء استغلال النفوذ والسلطة
- الفساد جريمة ضمير قد لا تمس القانون ولا تتجاوزه
- غسيل الاموال - جريمة الفساد العظمى في العراق
- دكاكين الفساد ، وفساد الدكاكين
- جرائم الفساد في العراق
- المفاتيح في سلطات ما بعد التاسع من نيسان
- حكم الجهالة المخيف خلا الأمل تخاريف
- الفساد والافساد في العراق من يدفع الثمن
- العقلية الصدامية في الايتزاز تنتعش من جديد
- الارهاب الفكري والفساد في الجمعية الوطنية
- عشائرية ، طائفية ، فساد ، ارهاب في حقبة العولمة
- فساد الحكومة العراقية واللطم بالساطور الديمقراطي
- الارهاب الابيض في عراق المستقبل المجهول..مساهمة في مكافحة الفساد
- نحو استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الارهاب الابيض في العراق
- يمنحوهم المخصصات ويستقطعونها منهم بأثر رجعي!
- مصرف الزوية وتركيع القضاء المستقل
- فساد دوائر الطابو في العراق..طابو البياع نموذجاً
- الفساد الصحي في العراق..عبد المجيد حسين ومستشفيات كربلاء نموذجاً
- الاتصالات والشركات الترهات في العراق
- المفوضية والفساد الانتخابي والميليشيات الانتخابية
- فن تفتيت الحركة الاجتماعية والسيطرة عليها واحتكارها
- الهجرة والتهجير في الادب السياسي العراقي
- وزارة الهجرة والمهجرين ..ارهاب ابيض ام دعارة سياسية
- اللعب بقيم الثقافة هو لعب على شفير السيف
- الفقر والبطالة والحلول الترقيعية في العراق
- الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتنامي معدلات الفقر والبطالة في العراق
- تأمين تدفق البطاقة التموينية ومفرداتها مهمة وطنية
- المهندسون وخصخصة كهرباء العراق
- المواطن والشركات المساهمة في العراق
- النفط العراقي اليوم
- أذهب واشتكي ايما تشاء..هذا باب المدير العام..وذاك باب الوزير!
- هل تستطيع هيئة النزاهة محاسبة ديناصورات القطاع الخاص والتجاري؟
- المرأة العراقية تدفع الثمن مضاعفاً.
- المجتمع المدني وعقلية الوصاية في العراق.
- الحكومة العراقية الجديدة ... هل تحترم الامانة؟!
- الانتفاع من اضعاف العمل النقابي في العراق!
- مجلس محافظة بابل ..انياب ام عورات فاسدة!
- عقلية الوصاية على العقل والعلم والتربية الرياضية في العراق.
- هل الحديث عن حقوق الانسان مضيعة للوقت في العراق؟
- الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتنامي معدلات الفقر والبطالة في العراق.
- معوقات الاصلاح الزراعي في العراق/3 اجزاء.
- الملاحقة القانونية لمن يتجاوز على حقوق الانسان في بلادنا ويدوسها بأقدامه!

- الهجرات الاحترازية والقسرية والحلول الترقيعية في العراق.
- النقل والمرور في العراق..اختناق ام كارثة؟!
- التلوث البيئي - صناعة الموت الهادئ في العراق.
- معركة الكهرباء مع الارهاب والفساد والفريهود والميكافيلية في العراق الجديد!
- كهرباء العراق بين الاستراتيجية الوطنية الشاملة والارهاب الابيض!
- عراق الميليشيات المنضبطة والميليشيات السانبة!
- مؤسسة الشهداء .. من يعتذر لمن؟!
- الفساد والحكومة الالكترونية!

بغداد

2011/5/25

• بنية الفساد المركبة في العراق / القسم الاول

<http://www.al-nnas.com/ARTICLE/SKuba/Corruption%201.pdf>